

بأقلامهم

محظورات الصحافة

في اثناء دراستي الصحافة ووكالات الانباء في الجامعة اللبنانية، كان في المنهاج المعتمد مادة الاخلاق الاعلامية التي تطلعنا على بعض الاسس الاخلاقية التي يجب على اساسها ان يتعاطى الصحافي مع الخبر، فيتأكد بداية من صحته، ويتجنب ان يلحق الضرر باشخاص او بالوطن، وان لا يثير النعرات والخلافات. كلها امور يمكن ان تدخل في سياق كتابة الخبر او اي عمل صحفي اذا كان الصحافي يطبق بالفعل هذه المعايير. في لبنان سقطت هذه المعايير لاسيما في هذه الايام سقوطا عظيما، واصبح الذين يطبقونها كأنهم يأتون من كوكب آخر، ينظر اليهم على انهم متخلفون او كما يقال بالعامية "دقة قديمة".

جعلت المنافسة بين وسائل الاعلام والاعلاميين الاخلاق الاعلامية في المرتبة الاخيرة. المهم هو تحقيق السبق على حساب الحقيقة والمصلحة الشعبية والوطنية مع عدم المراعاة لاي من اصول المهنة. اي معلومة يتم الحصول عليها تنشر فوراً، وكذلك الصور والفيديوهات، فلا مراعاة للخصوصية ولا لاي ضرر يمكن ان يلحق بأي شخص او حتى بالتحقيقات اذا كانت المسألة ذات طابع امني. هنا لا يتحمل بعض العاملين في مجال الصحافة وحدهم المسؤولية، بل ان بعض المسؤولين يساهمون في ذلك ايضا من خلال ما يمارسونه من تسريب غير مسؤول.

سجل وضع الصدقية والاخلاق الاعلامية المزيد من التدهور مع دخول وسائل التواصل الاجتماعي على خط الاعلام والاعلاميين. فنشر اي معلومة او خبر او فيديو اصبح مباحا امام اي كان، حتى ولو كان يتناول قضايا شخصية بحتة، ويتم تداوله في شكل واسع من دون اي حسيب او رقيب. الانكى ان الشتيمة والتجريح اصبحا من اهم وسائل التخاطب في ايامنا هذه. وبدل ان يكافحها البعض يشجعها ما جعل الكثيرين من المواطنين ضحايا للتشهير والابتزاز والظلم من دون ان تكون لهم الفرصة لاستعادة حقوقهم ومقاومة من اهانهم في كراماتهم وحياتهم.

في لبنان مسألة الحرية لا نقاش فيها. لكن النقاش يجب ان يكون في كيفية

بقلم
باسم ابوزيد*

حماية هذه الحرية. فهي ليست حرية الفوضى، ولا حرية الاعتداء، ولا حرية الشتم. هي حرية التعبير عن الرأي، وايصال المعلومات الصحيحة، وتفادي الاضرار بالمواطنين والوطن. لن تكون حرية كهذه قبل ان نعود، لاسيما نحن الصحافيين، الى ممارسة اخلاقية لمهنة الصحافة لا مكان فيها للقول المعروف "الضرورات تبيح المحظورات".

مسؤولية مكافحة هذا الواقع، تقع بداية على الصحافيين ووسائل الاعلام التي يعملون فيها، رغم كل الفشل الذي اصاب في المرات السابقة ما يعرف بـ"مواثيق الشرف" التي كانت تبقى حبرا على ورق وتحفظ في خزائن الارشيف.

اصبح لزاما على الاعلام والاعلاميين ان يدركوا انه بالإضافة الى المسؤولية في نقل الاخبار الصحيحة، ورفع مستوى النقاش وتبادل الاراء، يجب ان لا يكونوا ابواقا لهذه الجهة او تلك، يُستخدمون في مآرب سياسية وغير سياسية على حساب اخلاقهم ومهنتهم وصدقيتهم. فهم بذلك يساهمون في جنوح المجتمع والرأي العام نحو نقاش عقيم هابط لا هدف له سوى اثاره التوترات والتعمية على الحقائق والمعلومات الصحيحة.

على الصحافي ان يدرك ان الغوغائية التي تصنع شعبية في هذه الايام سلاح ذو حدين. الاستفادة منها لا تعني نجاحا في مجال الاعلام من جهة، ولا تعني ان هناك رأيا عاما يحترم اي رأي آخر مخالف له، وبالتالي سيكون هذا الصحافي معرضا لاي نوع التخوين والابتزاز والشتم، ان هو قرر في لحظة ان يخرج من هذه الغوغائية ليعود الى طريق الصواب.

واقع اخلاقيات الاعلام صعب ومتدهور، لكن عددا لا بأس به من الاعلاميين مدرك حقيقة هذا الخطر. على هؤلاء ان يبدأوا لعب دورهم فرادى وجماعات من اجل العودة بالمهنة الى اصولها، فلا تتخطاها التكنولوجيا ولا قلة اخلاق البعض.

* رئيس نادي الصحافة

ضيف العدد

الموازنة الفعلية للعام 2019

استغرق الاعداد لانجاز قانون الموازنة لعام 2019 ما يفوق السبعة اشهر، حيث انها اعدت في موعدها في تشرين الاول من العام الماضي، ونحن نمر في وقت في امس الحاجة الى انجازها في التاريخ المحدد مع نهاية كانون الثاني حدا اقصى. من اهم دواعي انجازها في حينه، هو اعادة الثقة بالدولة على اتمام مهماتها المالية، والتي ستؤثر بدورها ايجابيا في الاسواق المالية وعلى سيدر.

استنادا الى الارقام المتداولة، فإن افتراض خفض العجز المالي الى 7.6% في مقابل 11.5% في العام المنصرم اصبح صعب المنال. وقد اثنت على ذلك ايضا المؤسسات المالية الدولية. من ناحية الإيرادات من الصعب جدا تحقيق زيادتها بـ8% لتبلغ نحو 19016 مليارا بسبب عامل مرور الزمن واستمرار الركود الاقتصادي، على اعتبار ان السنة المالية قد تتجاوز نصفها حين اقرار الموازنة، ستبلغ الإيرادات في حدها الاقصى 18222 مليار ليرة. وقد عدلت التقديرات لتعكس عامل الزمن فقط. اما النفقات الواردة في الموازنة والمقدرة بـ23340 مليار ليرة، فلا تشمل الدعم للكهرباء البالغ 2500 مليار. كما يتوجب اضافة الانفاق لمجلس الائمة والاعمار والمقدر بنحو 500 مليار سنويا. هاتان الزادتان ضروريتان حساسيا لاحترام مبدأ الشمولية في المحاسبة العامة، فيصبح الانفاق الكلي 26340 مليار ليرة والعجز اقرب الى 8118 مليارا.

لكن السؤال المهم ايضا هو: كيف قدر الناتج المحلي؟ افتترضت التقديرات الضمنية ان الناتج الاسمي سيرتفع بنحو 6.5% سنويا في كل من عامي 2018 و2019 ليبلغ 90160 مليارا في العام الجاري. الرقم الفعلي الصادر عن مركز الاحصاء المركزي يشير الى تحقيق ناتج مقداره 80491 مليار ليرة فقط في العام 2017. لكن هذه التقديرات تعتبر سخية، ونحن نمر في اسوأ ركود اقتصادي. من غير المتوقع ان يتخطى الناتج 84000 مليار في عام 2019، فيصبح العجز اقرب الى نسبة 9.6%. اي ان التقدير المعقول هو خفض العجز بنحو 2% فقط خلال 2019، على الرغم من الاجراءات العديدة المذكورة.

بقلم الدكتور
مervin راشيد*

من اهم الاجراءات الضريبية المقترحة، زيادة الضريبة على الفوائد الى 10% لثلاث سنوات فقط. لكن هذه الضريبة قد يكون لها اثر سلبي على الاسواق المالية والنشاط الاقتصادي، بحيث انها ستؤدي الى ارتفاع الفوائد الاسمية وستثني النمو الاقتصادي وخاصة في القطاع العقاري. كما انها قد تكون عاملا سلبا على التدفقات المالية الى لبنان بسبب انخفاض الفائدة الفعلية على الودائع بعد اقتطاع الضريبة، ناهيك بوقعها على ذوات الدخل المحدود وخصوصا المتقاعدين. اضافة الى ذلك، قد تؤدي الى رفع تكلفة خدمة الدين العام لارتفاع الفائدة الاسمية.

من الاجراءات الضريبية الاخرى المهمة، زيادة الرسم الجمركي على الواردات مع بعض الاستثناءات. لذا يجب النظر اولا في اثره على الاتفاقات التجارية، كما لا بد من اليقين بأن الحماية ذات فائدة محدودة على النمو الاقتصادي، وقد يكون اثرها النهائي سلبا بسبب اعاققة نمو التجارة الخارجية. اما رفع الضريبة على الرواتب المرتفعة الى 25% فسيكون اثرها محدودا لصغر هذه الفئة. ويكون من الاجدى رفع الضريبة على شركات الاموال الى 20%، وتطبيق نسبتي لضريبة القيمة المضافة: 10% على السلع غير الكمالية و15% على السلع الكمالية.

اما من ناحية الانفاق، فقد تأجل اهم بند من بنود الهدر، وهو في مجال الكهرباء.

الانجاز السريع لشراء الطاقة من خلال مناقصات دولية شفافة لما يوازي 1000 ميغاواط، ورفع التعرفة الى حدود 15 سنتا، سيوفر 2 مليار دولار على الخزينة، وما يقرب من مليار دولار على المستهلك سنويا خلال بضعة اشهر. لذا يجب اعطاؤه الاولوية القصوى.

عليه، من المحبذ ان تستند ارقام الموازنة الى الواقع، بدلا من ان يسودها التفاؤل المبالغ به.

* رئيس الجمعية الاقتصادية اللبنانية